

PROVISIONAL

S/PV.2920
3 May 1990

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد تورنود (فنلندا)

<u>الأعضاء :</u>	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	اثيوبيا	السيد هاغوس
	رومانيا	السيد مونتيانو
	زائير	السيد بغيني اديتو نزنغيا
	الصين	السيد دنغ يوانهونغ
	فرنسا	السيد روشرو دو لا سابلير
	كندا	السيد فورتية
	كوبا	السيد ألكون دي كيسادا
	كوت ديفوار	السيد إسّي
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد هاسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	وايرلندا الشمالية	السيد ريتشاردسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيكرنغ
	اليمن الديمقراطية	السيد الأشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,
2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى لمجلس الأمن في شهر ايار/مايو ، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد ، باسم المجلس ، بسعادة السيد تسفاي تاديبي ، الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة ، لما قام به من أعمال بوفهه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/ابريل . وانني لعلى يقين ممن أنني اتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الاعراب عن تقديرنا للسفير تاديبي لما تحلى به من مودة وليقة في قيامه بمهامه خلال الشهر الماضي ، وانني ممتن له شخصيا للدعم والكريمير ، وخاصة فيما يتعلق بانتقال الرئاسة من اثيوبيا الى فنلندا .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٩ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (S/21139)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في

الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي الأردن واسرائيل وأفغانستان واندونيسيا وباكستان والبحرين وبنغلاديش وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية والسنغال والعراق وقطر والكويت ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية ونيكاراغوا والهند واليمن ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس ؛ وأدعو ممثل فلسطين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) ، والسيد بين (إسرائيل) ،
والسيد نور (أفغانستان) ، والسيد سوتريسنا (اندونيسيا) ، والسيد عمير (باكستان) ،
والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد تشودري (بنغلاديش) ، والسيد غزال (تونس) ، والسيد
بن جمعة (الجزائر) ، والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد
اودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد خرازي (جمهورية
إيران الإسلامية) ، والسيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد العوض
(الجمهورية العربية السورية) ، والسيدة ديالو (السنغال) ، والسيد الانباري
(العراق) ، والسيد نصر (قطر) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد موسى (مصر) ،
والسيد رحالي (المغرب) ، والسيد القحطاني (المملكة العربية السعودية) ، والسيد
فيخيل (نيكاراغوا) ، والسيد مينون (الهند) ، والسيد سلام (اليمن) ، والسيد بيتش
(يوغوسلافيا) المناعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس ؛ وشغل السيد ترزي (فلسطين)
مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي تركيا واليونان يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في
مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ،
بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق
التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي
المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد أكسين (تركيا) والسيد زيپوس (اليونان)
المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره

في البند المدرج على جدول أعماله .

السيد مونتياو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسر وفـد رومانيا ان يراكم ، سيدي الرئيس ، تتأسون أعمال مجلس الأمن خلال شهر ايار/مايو . وانني اتقدم لكم بالتهاني واصدق التمنيات بالنجاح في اضطلاعكم بمهامكم النبيلة . وأود ان انتـهـز هذه الفرصة لاعرب للسفير تاديسي عن تقديرنا الكبير للطريقة البارة التي ادار بها مشاوراتنا واجتماعاتنا خلال الشهر المنصرم . وأود ان اعرب عن شكري العميق لجميع الممثلين الذين اعربوا ، خلال المناقشات ، عن تـهـانـيهم لرومانيا بمناسبة انتخابها لعضوية مجلس الأمن . وأود ان أوضح منذ البداية ان اعضاء المجلس ، وبقية اعضاء المنظمة ، سيجدون في رومانيا الحرة ، رومانيا اليوم ، شريكاً نشطاً وبناءً في جهدنا المشترك من اجل اقامة علاقات فيما بين الدول تتفق اتفاقا كاملا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

مرة اخرى يطلب الى مجلس الأمن ان ينظر في الحالة في الاراضي العربية المحتلة . وأسبب ذلك واضحة . فمن ناحية ، ان القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة لم تحترم بالكامل ، مما ادى الى زيادة تدهور الوضع الخطير في الاراضي العربية المحتلة ؛ ومن الناحية الاخرى ، فان المسألة الاوسع المتصلة بايجاد تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط لا تزال تمثل هدفا يزداد بلوغه الحاحا . ان نص الطلب الذي وجهه الاتحاد السوفياتي الى مجلس الأمن واضح تماما . فقد جاء هذا الطلب ردا على استمرار توطين المهاجرين في الاراضي العربية المحتلة ، وبصفة خاصة الميل نحو تصعيد هذه العملية . كما انه يستجيب لمشاعر الخوف والريبة لدى الشعب الفلسطيني ، الذي يرى ان توطين المهاجرين في الاراضي التي احتلت عقب حرب ١٩٦٧ غير جائز . والغاية من الطلب السوفياتي ، وبالتالي من المناقشة الحالية ، هي وضع حد لسياسة توطين المهاجرين في الضفة الغربية ، وفي غزة ، وفي القدس الشرقية ، بغية ضمان الاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي التي تحكم مركز الاراضي التي يتم الاستيلاء عليها بالقوة وتشجيع التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

ولئن أننا نعتزف بالحق في حرية الانتقال المكرس في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ونرحب بالموقف الجديد للحكومة السوفياتية في هذا المجال ، فان وفد رومانيا يعتقد ان اعمال هذا الحق ليس احادي الطابع وانه يجب ، في الوقت ذاته ، الا يضر بمصالح اي شعب آخر . ويتعين على مجلس الامن ان يؤكد من جديد احكام هذه المعادلة الاخلاقية والسياسية بالنسبة للوضع في الشرق الاوسط ، وان يطالب بالاحترام الصارم لقواعد القانون الدولي التي تحكم هذه المشكلة .

ان مجلس الامن مطالب اذاً باتخاذ موقف واضح من هذه المشكلة . وكما جرى التأكيد عليه ثناء هذه المناقشة ، فان الاراضي العربية التي احتلت عقب حرب ١٩٦٧ ، بما في ذلك الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية ، تخضع لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب . وبمقتضى هذه الاتفاقية ، فان السلطة القائمة بالاحتلال مطالبه بحظر الاعمال التي من شأنها ان تغير البنيان الديموغرافي للاراضي المحتلة . واذ انتهكت احكام هذه الوثيقة فمن واجب مجلس الامن ، بمقتضى المسؤوليات الموكولة اليه ، ان يضمن وقف هذه الانتهاكات .

ليست الاعتبارات القانونية وحدها هي التي تقتضي الوقف الفوري لتوطيـن المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة . إذ أن ذلك التدبير يعد عنصرا أساسيا لنجاح الجهود الرامية إلى إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن . ولا يشك أحد في أن مثل هذه التسوية السلمية ستكون متماشية مع جميع المصالح الأساسية الفورية وطويلة الأجل لجميع شعوب المنطقة بل والمجتمع الدولي قاطبة .

وقد حُدثت أسس هذه التسوية بوضوح في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) والمقررات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن ؛ وهي تشمل : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها عقب حرب ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ، وكفالة وضمان حق جميع أطراف الصراع في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بمنأى عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .

تلك العناصر الأساسية لآلية تسوية سلمية مقبلة في الشرق الأوسط تراعي المصالح المشروعة لجميع أطراف الصراع ، وتقوم على المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وبالتالي تكون نادرة على كفالة السلامة والدوام لصرح السلم الذي لا بد من إقامته في الشرق الأوسط .

منذ ٢٣ عاما ما برح احلال السلم في تلك المنطقة يمثل هدفا عاجلا وملحسا ، ولكنه اليوم أنشأ الحاحا من أي وقت مضى . والاتجاهات الرئيسية في التغييرات العالمية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي تفترض أن الشرق الأوسط لا يمكن ولا ينبغي أن يظل كالجذيرة المشحونة بالمواعجات في عالم أصبح يزداد اقتناعه مع كل يوم يمر بأن النوة لم تعد تخدم المصالح الوطنية الحقيقية .

أضف إلى ذلك أنه على الصعيد العسكري ، هناك عنصر ليس من شأنه إلا زيـادة الطابع الملح للتسوية السلمية في المنطقة ؛ وأقصد به تطور التكنولوجيات العسكرية التي تجعل نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط أمرا لا يمكن تصوره .

وترى الحكومة الرومانية أن مجلس الأمن ملتزم بأن يعجل - بإجراءاته - من عملية السلم في الشرق الأوسط . وأهم خطوة يجب أن يتخذها في هذا الاتجاه هي مطالبة

اسرائيل باحترام التزاماتها الدولية ووقف توطين المهاجرين في الاراضي العربية المحتلة . وعقب ذلك يمكن النظر في خطوات أخرى تستهدف ، بشكل أكثر نشاطا وفعالية ، دعم الجهود الرامية إلى إقامة حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، وعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط .

ويعتقد ويد بلادي أن القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن في ختام هذه المناقشة يجب أن يسهم في تحقيق تلك الأهداف ذات الأهمية الحيوية لكل شعوب الشرق الأوسط وللسلم والأمن الدوليين

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل اليونان . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد زيبيوي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن أتوجه إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس ، وأن أؤكد لكم شقتنا بأن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وحنكتكم القيادية ستضمن النجاح لأعمال المجلس . أود في نفس الوقت أن أهنيء ممثل اثيوبيا الدائم ، السفير تادييسي على إدارته بنجاح كامل ومهارة عظيمة أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي .

ولما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المجلس هذا العام ،

لا يفتنني أن أغتم هذه الفرصة لاتوجه بتهنئة خالصة إلى أعضائه الجدد : رومانيا وزائير وكوبا وكريت ديفوار واليمن الديمقراطية . أود أيضا أن أوجه تحية للأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في العام الماضي وهم البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا ، على إسهامهم القيم ، إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين ، في النهوض بمقاصد الأمم المتحدة في فترة تميزت بتطورات مشهودة ، ومن بينها تحقيق استقلال ناميبيا الذي يستحق التنويه الخاص .

إن تمادى اسرائيل في ممارسة توطين سكانها والمهاجرين الجدد في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية ، يشكل جانبا من أخطر جوانب مشكلة الشرق الأوسط التي تؤدي إلى تكريس الصراع العربي الاسرائيلي ، والحيلولة دون الوصول إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين . لقد ظل السلم والامن لعقود يتعرضان للخطر في منطقة الشرق الأوسط المضطربة . ولا يسع اليونان ، لا لقربها من تلك المنطقة فحسب ، وإنما أيضا لالتزامها الثابت بحماية مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ، إلا أن تكرار الإغراب عن قلقها إزاء استمرار تلك الممارسات غير المقبولة .

إن استمرار اسرائيل في احتلال تلك الاراضي منذ عام ١٩٦٧ ، مازال يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون التوصل إلى حل يقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . كما أن استمرارها في ممارستها غير القانونية المتمثلة في محاولة إنشاء مستوطنات في الاراضي المحتلة يؤكد أكثر من أي شيء آخر على الحاجة إلى تحقيق حل دائم بالوسائل السلمية . وتعتقد حكومتي أن قضية فلسطين يمكن حلها عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة . ويمكن لجميع الاطراف المعنية مباشرة أن تشارك في هذه العملية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد أوضحت حكومتي في مناسبات عديدة أنها تدين ممارسة إنشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ، إذ أنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . واليونان ، باعتبارها طرفا في اتفاقية جنيف الرابعة لم يفتها أن تشير بالتحديد إلى أن تلك الاتفاقية تنطبق أيضا على جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشرقية ، وبالتالي فإن اسرائيل ، وهي أيضا طرف في الاتفاقية ، مطالبة بأن تحترمها بكل شروطها وأحكامها .

ولما كانت المناقشة حول استمرار اسرائيل في إنشاء المستوطنات غير القانونية قد بلغت بالفعل مرحلة متقدمة ، فلا أود أن استفيض في سرد جميع جوانب المشكلة التي زاد من تفاقمها وصول اليهود السوفيات مؤخرا إلى الاراضي المحتلة . وأود في هذا المنعطف أن أعرب عن قلق الحكومة اليونانية البالغ وأسفها العميق إزاء

أحداث وقعت مؤخرا في الحي المسيحي من القدس الشرقية ، وبادرت حكومتي أيضا إلى إدانتها . ففي ١١ نيسان/ابريل ، وفي أعقاب الممارسة غير القانونية المتواصلة التي تقتربها إسرائيل، والتي أشرت إليها آنفا ، احتل المستوطنون مستشفى سانت جون التي تملكها البطريركية الاورشوذكسية اليونانية في القدس ، والموجودة في قلب الحي المسيحي للمدينة القديمة . وقد ردت حكومتي على الفور برسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى الحكومة الإسرائيلية مطالبة إياها بعبارات واضحة بطرد المستوطنين فوراً . وطالبتها أيضا باحترام حقوق وامتيازات بطريركية القدس في هذا الشأن .

وكانت هناك ردود أفعال دولية واسعة النطاق إزاء هذه النكسة الأخيرة في ممارسات إسرائيل غير القانونية . ومن بين ردود الفعل هذه ، قد يكون من المناسب أن نشير إلى بيان أدلى به نيابة عن الأمين العام ، جاء فيه أنه يتابع بقلق عميق التطورات الجارية في الحي المسيحي من مدينة القدس القديمة ، وأنه يعارض كل أنشطة الاستيطان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأنه منزعج بصفة خاصة لعلمه باشتراك بعض المسؤولين الاسرائيليين في المعاملات المالية التي أدت إلى نقل المستوطنين اليهود إلى الحي المسيحي . ولست بحاجة إلى أن أضيف شيئا إلى ذلك الرأي البليغ والواضح الصادر عن الأمين العام .

أود أن أختتم بياني بالملاحظة التالية : لقد شهدنا في الآونة الأخيرة بعض التطورات الهامة في الشرق الأوسط . ألا وهي الجهود الرامية الى بدء حوار اسرائيلي فلسطيني . وحكومة اليونان تؤيد تمام التأييد هذه الجهود بصفتها خطوة أولى نحو تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الاسرائيلي ، وجوهره المشكلة الفلسطينية ، بالوسائل السلمية وفي إطار مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة . وتأمل حكومة بلدي أنه لن توضع عقبات جديدة أمام بدء هذا الحوار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليونان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتوجه

اليكم بالتهنئة ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو وأن أعرب عن شقتنا الكاملة بأنكم ستقومون بعملكم بنجاح . وأود أن أعرب أيضا عن تقديري لسلفكم السفير تاديسي ممثل اثيوبيا للطريقة الماهرة التي أدار بها مداولات المجلس في شهر نيسان/أبريل .

إن سياسة اسرائيل المتمثلة في اقامة مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة تسبب قلقا مستمرا لتركيا . لقد دعت قرارات كثيرة اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة الى وضع حد لإغفال اسرائيل لالتزاماتها الدولية الأساسية . وصدرت مناشدات عديدة لاحترام الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب . ومما يبرسغ له أن هذه النداءات ذهبت أدراج الرياح .

لقد شهدنا منذ عام ١٩٦٧ محاولات متعددة ومنظمة لتغيير الهيكل الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان أيضا . هذه الأنشطة قد أسهمت اسهاما كبيرا في زعزعة استقرار منطقة تنطوي فعلا على المواقف المتفجرة . وهناك الآن عنصر اضافي هو المهاجرون اليهود من الاتحاد السوفياتي الذين

يشجعون على الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة . وإلى جانب البيانات الاستفزازية التي يُدلى بها حول التطلعات طويلة المدى بالنسبة للأراضي المحتلة ، أدى هذا إلى زيادة التوتر وقضى على الآمال في بدء محادثات السلام في وقت مبكر .

ويضم وفدي صوته إلى أصوات جميع المتكلمين الذين سبقوني مطالبين بوضع حد فوري لأعمال إسرائيل غير القانونية . وقد أوضحت تركيا موقفها من هذه المسألة بجللاء تام . ولعلكم تذكرون أن بلدي شارك في تقديم مشروع قرار في الاجتماع الأخير للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف يطالب بوضع حد لتوطين المهاجرين اليهود في الأراضي العربية المحتلة . ونحن مقتنعون بأن أحد الشروط الأساسية للتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . إن إعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها شرط مسبق لتحقيق السلام .

وقبل أن تؤدي هذه المسألة الأخيرة المتعلقة بالمستوطنات اليهودية إلى قلق دولي مرة أخرى ، كانت محاولات ايجابية تجري لتعزيز عملية السلام . وبمجرد أن بدأ لنا أننا نقترّب من عقد حوار بين ممثلي فلسطين وإسرائيل ، أصبحنا نخشى أن تكون الأحداث الأخيرة قد أدت إلى نكسة لجهود السلام .

بعد أن نامت منظمة التحرير الفلسطينية بتحركاتها التاريخية التي قبلت بموجبه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، بالإضافة إلى شجبها للإرهاب ، والأهم من ذلك ، قبولها لحق إسرائيل في الوجود ، تحسنت الأحوال تحسناً كبيراً للتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط . إن الموقف الفلسطيني الذي يستند إلى الواقعية والتوفيق يمكن أن يكون الخطوة الهامة الأولى التي تقود إلى مفاوضات جادة وإلى السلام في نهاية المطاف . ومن سوء الطالع أن تلك التحركات لم تعامل بالمثل ببصيرة وكرم بل بدلاً من ذلك شهدنا تكثيفاً آخر للتدابير القمعية ضد الشعب الفلسطيني ، وإهمالاً متزايداً لحقوق الإنسان خاصة بهذا الشعب ، وافتقاراً إلى حسن النية في السعي من أجل تفاهم مشترك بغية بدء حوار . إن الزيادة في توطين المهاجرين في الأراضي المحتلة تلقي شكوكاً خطيرة على إخلاص إسرائيل ونواياها في هذا المنعطف الحاسم .

إن المجتمع الدولي يقف متحدا في ايمانه بأن حل قضية الشرق الاوسط لا بد أن يستند الى العدالة وحق تقرير المصير وحق جميع دول المنطقة في الوجود في سلام وراء حدود آمنة ومعترف بها . وأنه يجب أن يتحقق ذلك عن طريق اشتراك كل الاطراف المعنية في مفاوضات تجرى بحسن نية في اطار مؤتمر سلام دولي . وتؤيد تركيا تأييدا قويا هذا الموقف وتعارض بقوة أية ممارسات قد تعوق السعي لإتمام هذه العملية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الرفيقة التي ونها الي .

المتكلم التالي هو ممثل فلسطين ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بإرتياح كبير

وسعادة نرى ممثل فنلندا الصديقة وشعب فنلندا الصديق يتراءى مداولات مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ويحدونا الأمل في أن يتوصل المجلس بقيادتك ، بشكل ما ، قبل نهاية هذا الشهر ، الى نوع من الاتفاق يؤدي الى تحقيق السلام في الجزء الذي أعيش فيه من العالم ، وهو فلسطين .

ونود أيضا أن نسجل تقديرنا لمشاربة سلفكم ، ممثل اثيوبيا .

لقد ظل لمجلس يعالج هذه القضية طوال عقود . ولكنه بدأ يعالج أخيرا على وجه الدقة موضوع الهجرة والاستيطان وما يترتب على تلك السياسة والممارسة من جانب السلطة المحتلة ، اسرائيل .

لقد أبلدنا رئيس الوكالة اليهودية السيد سيمحا دينيتس منذ يومين ، في ١ أيار/مايو أن عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل خلال شهر نيسان/ابريل حقق رقما قياسيا جديدا . وأضاف أن ٢٠ ألفا من المهاجرين السوفيات وصلوا الى اسرائيل منذ شهر كانون الثاني/يناير . وذكرت الصحافة الاسرائيلية أن ميزانية الهجرة ستزداد لتغطي ١٢٠ ألفا من المهاجرين في عام ١٩٩٠ . وقد كانت الاعتمادات توضع في الماضي على أساس وصول ٤٠ ألف مهاجر كل عام . والآن ، سيتحتم إعادة النظر في ميزانية الهجرة وتعديلها على أساس شهري .

وبطبيعة الحال ، كما أعلن هنا وزير خارجية بلدي ، فإننا نوافق على أن حق
المغادرة حق للأفراد . ولكننا كنا نتوقع أن يُبنى حق الوصول إلى نقطة مرغوب فيها على
أساس متبادل . ولسوء الطالع ، لم يحدث كذلك .
والى جنب هذه السياسة ، سياسة فتح الأبواب ، كان من المحتم أن يحدث شيء
ما ، وهو إعداد البيوت والمنازل والمناطق لتستقبل المهاجرين ، سواء قدموا من
الاتحاد السوفيتي أو من أي مكان آخر .
وقيل لنا في ١ أيار/مايو أن الحكومة القائمة بالمقام الحالية في إسرائيل -
ولما كانت حكومة قائمة بالمقام ، فمن هو المسؤول ؟ يمكنها أن تفعل ما تشاء - قد
فوضت بالفعل تنفيذ خطة لإنشاء ١٤ من المستوطنات الجديدة في الأراضي المحتلة .

ويقع معظم هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وبعضها في غزة .

وذكر التلفزيون الاسرائيلي يوم أمس أن المستوطنين اليهود سيبدأون في الانتقال الى مستوطنة دوغيت اليهودية التي انشئت مؤخرا في قطاع غزة في غضون ثلاثة أسابيع . وبلغا أيضا أن مايكل ديكل ، المستشار الحالي لرئيس الوزراء لشؤون المستوطنات ، وفيما قبل نائب وزير الدفاع الذي اقترح سياسة نقل السكان غير اليهود من اسرائيل الى أراضٍ مقفرة عبر النهر ودافع عنها ، قد صرح بالفعل أن هناك حاجة ملحة لإنشاء مستوطنتين في الضفة الغربية هما ربا وريحان بي على وجه السرعة .

تجري هذه الأمور في الوقت الذي يتناقش فيه المجلس ويسعى الى إيجاد حل وتحقيق السلم . غير أنه ما كان من الممكن إنشاء هذه المستوطنات لو لم يتم دعمها ماليا . وقد علمنا أن حكومة الولايات المتحدة لا تعترض على الاستجابة لطلب الحصول على قرض للاسكان بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار ، ولكنها بحاجة الى ضمان عدم استخدام هذا القرض في إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ولكي أكون منصفاً ، ينبغي أن أضيف أن الرئيس بوش قد أوضح أن الضفة الغربية والقدس الشرقية جزء من هذه الأراضي المحتلة . ولكن هذا يتعلق بالمستوطنات الجديدة ومبلغ الأربعمئة مليون دولار ، ولكن يمكن ، عن طريق التلاعب بالسجلات ، أن يستخدم هذا المبلغ في مساعدة الاسكان في أراضي اسرائيل ، وأن تقدم وزارة الدفاع مثلاً هذا المبلغ لإنشاء "مواقع عسكرية" في الأراضي المحتلة ، عندئذ لن يكون بالإمكان التحقق من الطريقة التي استخدمت بها هذه الأموال أو اسء استخدامها أو استخدمت لأغراض شريرة . ان منح هذا القرض يعد في حد ذاته تشجيعاً لحكومة اسرائيل على إنشاء المزيد من المستوطنات .

وكان رد اسرائيل دائماً ، وخاصة على لسان هذه الحكومة الانتقالية ، أنه لا يمكن لأحد أن يشكك في حق اليهود في أن يستوطنوا حيثما شاءوا في أرض اسرائيل . بيد أنني لا أعرف ماذا يعني ذلك بالضبط لأنها لم تعلن أبداً ما هي حدود هذه الدولة . يبدو أن هذا أمر يعلمه الجميع . أما الأمر الذي حدا بنا الى الطلب الى المجلس بأن يواصل على الفور النظر في الحالة فهو الأنباء المثيرة للقلق والتي

مفادها أن القنرات الاسرائيلية قد أجبرت ١٢٠ ألف فلسطيني على البقاء في منازلهم وأمرت باغلاق نصف الضفة الغربية المحتلة لمنع حدوث عنف فيما يسمى بمدرسة دينية أقامها المستوطنون الاسرائيليون في موقع في نابلس ، وهو موقع مقدس لدى المسلمين واليهود ، وانني واثق من أنه سيحظى بنفس القدر من القدسية بالنسبة للمسيحيين .

تتمثل المسألة في أن المكان الذي يريد أن ينشئ فيه اليهود مدرسة جديدة وأن يضعوا فيه لفائف التوراة هو موقع النبي يوسف الذي يؤمن به الجميع ، شأنه في ذلك شأن ابراهيم . فلماذا تُختار هذه اللحظات التي تتسم بالتوتر لانشاء مدرسة في هذا المكان والحصول على مساحة اضافية ، كما قيل ، لانشاء مطبخ وربما لانشاء مهاجع للطلبة الداخلين ؟

لقد تفقت أموال كثيرة من أجل هذه اللغائف . ويقال إن هذه المبالغ جاءت ، للأسف من اليهود البريطانيين . لماذا من حيث المبدأ يقدم أي أحد المال لانشاء مدرسة في الاراضي المحتلة ؟ نحن نرحب بانشاء المدارس ، حتى وان كانت مدارس دينية ، ولكن لماذا يسمح لليهود البريطانيين باستخدام أموال بريطانية لانشاء مدرسة في الاراضي المحتلة ؟ وكما قال أحد العرب في نابلس : "اننا نعلم جميعا كيف يبدأ انشاء المستوطنات . انها دائما تبدأ بلفائف التوراة ، ولكن سرعان ما يسفر الأمر فجأة عن إنشاء مستوطنة ."

وكما نعرف جميعا ، فان رئيس الوزراء شامير بصدد تشكيل حكومة يمينية . ومن المتوقع أن تكون هذه الحكومة متحررة من القيود التي فرضتها الحكومة الائتلافية السابقة التي شارك فيها حزب العمل على المستوطنات .

والأمر الذي ينبغي لنا أن نركز عليه هو أن رئيس المدرسة الدينية أو مدرسة التوراة التي سنقرر انشاؤها في نابلس ، الحاخام اسحق جينسبرغ قال ما يلي : "ان انشاء مدرسة دينية لا يمثل استفزازا . ولماذا يمثل العيش في بيتك استفزازا؟" لقد أتى هذا الحاخام واستقر في نابلس وربما في بيت أحد العرب ويتساءل قائلاً : "لماذا يمثل العيش في بيتك استفزازا ؟"

واسمحوا لي أن أتناول عن كثب الأحداث التي تقع في نابلس اليوم . وفقاً لمسؤولي الأمن الاسرائيليين ، يمثل طلبة هذه المدرسة الدينية نواة لمجموعة سريية مناهضة للعرب . واتهم أربعة منهم تتراوح أعمارهم بين ٢٤ عاماً و ٣٩ عاماً بقتل فتاة في سن المراهقة خلال هجوم شنوه على قرية عربية منذ عام . ها هي مجموعة من المجرمين يدعون أنهم طلباء مدرسة دينية ويريدون العيش هناك . ولا نزال نتذكر ما حدث في مدينة القدس القديمة منذ بضع سنوات .

فقد صرح الحاخام جينسبرغ نفسه للاذاعة الاسرائيلية قائلاً ، وأود أن يستمع المجلس الى ذلك بعناية :

"يجب التسليم بأن الدم اليهودي يختلف عن الدم غير اليهودي " .

هل يمكن أن يكون هناك شيء أكثر عنصرية في هذه الحركة ؟ مع ذلك ، فإننا نعرف أن عملية إنشاء مزيد من المستوطنات مستمرة .

لقد قدمنا اليكم ، سيدي ، كرئيس للمجلس والى سلغكم عددا من المذكرات حول الامور والأحداث أو الاعتداءات التي وقعت في القدس خلال الاسبوع المقدس . لقد تم الاعداد ببحث للأحداث التي وقعت خلال الاسبوع المقدس من أجل إشارة موقف حاولنا جميعا تجنبه ومنعه . ان القول بأن دير مار حنا ليس كنيسة صحيح . فلم يدع أحد على الإطلاق أن هذا الدير كنيسة ، وهو ليس مكانا دينيا ، الا أنه ملك للبطريركية ووقف للكنيسة . ولا يمكن أن يتوقع أحد من سلطة الاحتلال أقل من أن تمنع الصدامات والاشتباك بالأيدي . أما مهاجمة بطريرك القدس الذي قيل إنه سقط على الأرض نتيجة لاستنشاق الغاز المسيل للدموع فهو أمر يتجاوز كل الحدود .

فضلا عن ذلك ، يريدون منا أن نؤمن بأنه عندما يقوم أحد الرهبان بإزاحة ورقة تحمل نجمة داود وضعوها على الصليب فإنه يتهم بأنه معاد للسامية أو معاد لليهود .

إن وزير الدولة الاسرائيلي آفئر سياكي ، الذي كان يتولى منصب وزير الشؤون الدينية ، أصدر بيانا حادا ردّا على الاعلان الذي أصدره رؤساء الكنائس المسيحية أسمى فيه تصرف الكنائس المنذر - وفقا لما نشرته صحيفة "جروزاليم بوست" بأنه :
 "لا أساس له ونزوي وعاطفي إلى حد بالغ ، [وادعى أن لليهود] "حقا طبيعيا وأخلاقيا وقانونيا للعيش في جميع أجزاء القدس ... وأن التهديدات من مصادر خارجية ضد وجود اليهود في القدس الشرقية لا يمكن التسامح بشأنها إطلاقا ، حيث يشكل هذا تمييزا ضد اليهود ."
 وهكذا يمكننا أن ندرك أن الدفاع عن النفس يُنظر إليه على أنه معاداة لليهودية أو معاداة للسامية .

ومن الطبيعي أننا ندرك أن الكنائس المسيحية قررت إغلاق جميع الأماكن المسيحية المقدسة يوم الجمعة الموافق ٢٧ من نيسان/ابريل احتجاجا على الممارسات الاسرائيلية ، ودق نواقيس الكنائس الدقة الجنائية في ذلك اليوم . ومشاركة مع الكنائس المسيحية نفهم أن الزعماء الدينيين المسلمين قرروا إغلاق المسجد في القدس في ذلك اليوم أيضا . وهناك شيء ينبغي أن نتذكره هو أن الكنائس المسيحية لم تغلق أو تغلق أبوابها طوال الثمانمائة عام الماضية ، كما أنه على حد علمنا ، لم يُغلق المسجد أيضا . إلا أنه نتيجة للممارسات الاسرائيلية واحتجاجا عليها ، حدث هذا تماما .

إننا نعلم جميعا بالبيان الذي أصدره قداة البابا يوم ١٠ نيسان/ابريل - وإننا نشكره على ذلك - وقال فيه :

"إنني أريد أن أدعوكم الآن لتكونوا معي مرتبطين روحيا بإخوتنا في القدس الشرقية ، ولاسيما أولئك المسؤولين عن الكنائس المسيحية المهيبة . إن الأحداث الخطيرة التي وقعت مؤخرا في المدينة المقدسة والتي أدت إلى اتخاذ القرار المحزن بإغلاق الأماكن المقدسة مؤقتا ، وبخاصة كاتدرائية القبر الاقدس هي بالنسبة لي سبب معاناة وقلق عميق ."

إن كفاحنا في فلسطين كفاح فقط للحصول على حقنا في تقرير المصير وممارسته وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي . إن هناك إجماعا في المجلس على أن الاحتلال غير مشروع ، وبالتالي فإن أي شيء أو أي خطوة تتخذ نتيجة لذلك الاحتلال غير مشروعة . إننا لم نفكر أبدا بأن هذه ستكون حربا مقدسة يجيء اللاهوتيون اليهود ويحتلون الأماكن المسيحية . وربما كان جديرا عند هذا المنعطف التذكير بما رآه مجلس الأمن بشأن القدس ومصيرها . إننا نذكر أن مجلس الأمن اعتبر في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل ، بما في ذلك مصادرة ملكية الأراضي والممتلكات ، التي ترمي إلى تغيير الوضع القانوني للقدس ، باطلة ولا يمكنها أن تغير ذلك الوضع .

ومرة أخرى ، ففي القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ استهجن المجلس بأقوى الالفاظ إصدار اسرائيل "القانون الاساسي" في القدس ورفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة . وفي القرار نفسه ، قرر المجلس أن جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، التي غيرت أو يُراد بها تغيير طابع ووضع مدينة القدس المقدسة ، وبخاصة "القانون الاساسي" الأخير بشأن القدس ، لاغية وباطلة ويجب أن تُلغى فورا . وربما نُذكر عند هذا المنعطف بموقف حكومة الولايات المتحدة . في عام ١٩٦٩ قال السفير شارلز بيوت ما يلي :

"إن مصادرة أو نزع ملكية الأراضي ، وبناء منازل على تلك الأراضي ، وهدم أو مصادرة المباني ، بما في ذلك تلك التي لها أهمية تاريخية أو دينية ، وتطبيق القانون الاسرائيلي على الأجزاء المحتلة من المدينة يضر بمصالحنا في المدينة . " (المحاضر الرسمية لمجلس الأمن ، الجلسة ١٤٨٢ ، الفقرة ٩٧) .

وفي عام ١٩٧١ استمع مجلس الأمن إلى سفير الولايات المتحدة في ذلك الوقت ، والرئيس الحالي للولايات المتحدة . قال السفير بوش في تلك الجلسة ما يلي :

'إننا نأسف لعدم اعتراف إسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك لأعمالها التي تتعارض مع هذه الاتفاقية نما وروحا . إننا نشعر بالآلم لأن تصرفات إسرائيل في الجزء المحتل من القدس يثير القلق الذي يمكن تفهمه بأن التسوية النهائية للقسم المحتل من القدس قد تتعرض للخطر ."
(المحاضر الرسمية لمجلس الأمن ، الجلسة ١٥٨٢ ، الفقرة ٢٥٤) .

ومضى السفير بوش قائلا :

'إننا جميعا نفهم ، كما أوضحت من قبل في هذه الملاحظات ، أن القدس لها مكان خاص جدا في التقاليد اليهودية ، ولها معنى عظيم لليهود في جميع أنحاء العالم . وفي الوقت نفسه تحتل القدس مكانا خاصا في قلوب ملايين كثيرة من المسيحيين والمسلمين في جميع أنحاء العالم إن أية سياسة احتلال إسرائيلية تقوم على ممارسات مقررة من جانب واحد لا يمكنها أن تعزز السلام العادل الدائم بأكثر مما يعززه الاعتراف بالأمر الواقع في القدس قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ ."
(المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥٥) .

ولهذا يمكننا أن نفهم أن الموقف الذي ذكره مؤخرا فخامة رئيس الولايات المتحدة يبقى على موقف ثابت بشأن مستقبل ومصير القدس . ويمكننا بطبيعة الحال أن ندرك أن ذلك الموقف يتسق وما جاء - بل إنه مطلوب - في المادة (١) من اتفاقية جنيف الرابعة ، التي تطلب من حكومة الولايات المتحدة ، لا أن تحتزم فقط ، وإنما أيضا أن "تضمن احترام" أحكام تلك الاتفاقية من جانب جميع الأطراف مثل إسرائيل ، في جميع الأحوال . وبالتالي ، يمكننا أن نرى أنه بالنسبة لمسألة القدس هناك إجماع . وفي هذه الحالة ، أود أن أبرز موقف الولايات المتحدة - كما هو معلن .

الآن ، بشأن هذا الموضوع ، على المرء أن يعود إلى الوراء إلى اتفاقية جنيف الرابعة التي تعد الصك القانوني الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تتصرف في ذلك الجزء من القدس على أساسه . إننا نتناول بشكل خاص المادة ٤٧ ونصّها :

"لا يُحرم الأشخاص المتمتعون بالحماية في الاقليم المحتل ، بأي حال من الأحوال أو بأية طريقة كانت من فوائد هذه الاتفاقية بأي تغيير يدخل ، نتيجة احتلال الاقليم ، على مؤسسات ذلك الاقليم أو حكومته ، ولا بأي اتفاق يبرم بين سلطات الأراضي المحتلة ودولة الاحتلال ، ولا بأي ضم من جانب الأخيرة للإقليم المحتل سواء كان الضم كلياً أو جزئياً ."

إنني أذكر هذا باختصار لأعلق بأنه لم يتخذ أي قرار من قِبَل المجلس - أو مع كل الاحترام الواجب ، من قِبَل فخامة الأمين العام - في انتظار قرار محكمة اسرائيل العليا في هذا الشأن . مع أن قرار محكمة اسرائيل العليا ليست له أهمية في هذه الحالة . فالمطقة منطقة محتلة ، وتحكمها أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، ولا يحكمها عقد إيجار أو اتفاق بين طرفين .

شم ، فيما يتعلق بسلوك قوات الاحتلال الاسرائيلية ، لعله يمكن للمرء أن يذكر بمسؤوليات المجتمع الدولي عن كفالة احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . إن المادة ٢٧ توضح تماماً أن الأفراد الخاضعين للاحتلال ينبغي "في كل الاوقات معاملتهم معاملة انسانية رجايتهم وخاصة من كل أعمال العنف والتهديدات باستعمال العنف ومن الاهانات ومفاحة خصوصياتهم" . لذلك ينبغي أن نركز على أساسيات هذه الحالة . إنها حالة لا تحكمها سوى اتفاقية جنيف الرابعة ولا تحكمها أية اعتبارات أخرى . ونحن ممتنون للأمين العام ونود أن نشكره على البيان الذي نُسب إليه في ٢٤ نيسان/ابريل . وفيما يتعلق بالسلوك ، فإننا نشعر بالقلق أيضاً إزاء ما حدث في عطلة عيد الفطر الاسلامية . ففي ٢٦ نيسان/ابريل قام الجنود الاسرائيليون بإطلاق الرصاص فقتلوا ما لا يقل عن ثلاثة فلسطينيين في مخيم جباليا في غزة . ووفقا لما ذكرته وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جرح ٢١٥ آخرون من الرجال والنساء والأطفال ، من بينهم ١٨١ من مخيم جباليا للاجئين .

ما الذي حدث في مخيم جباليا في واقع الامر ؟ في ٢٦ نيسان/ابريل بمناسبة عيد الفطر ، بعد صلاة الفجر توجه السكان المحليون إلى مقبرة جباليا وإلى المقابر الخاصة لزيارة اموتى . بحكم تقاليدنا يتوجه جميع أهالينا في مثل هذه الاعياد إلى المقابر لتذكر موتانا والصلاة من أجلهم .

وخلال المركب واجه السكان المحليون قوة عسكرية . وأطلق الجنود الاسرائيليون قنابل الغاز المسيل للدموع على الجمع دون تحذيرات مسبقة . فقابل السكان المحليون ذلك بإلقاء الحجارة .

وبعد ذلك بوقت قصير استدعت قوات الجيش بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة وشرطة الحدود ثقلاًها سيارات الجيب والطائرات العمودية . واستُخدمت مجموعة من التدابير في المواجهة التي تلت ذلك ، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية والبلاستيكية والبللي المعدني المغلف بالمطاط وأطلقت الغازات المسيلة للدموع من الطائرات العمودية بكميات ضخمة ووقعت أعمال ضرب قاسية على نطاق واسع .

وفي المستشفى الأهلي وحده عُولج ٩٦ من السكان المحليين الجرحى .
 ويبدو أن الجيش الاسرائيلي كانت لديه فرصة كافية للاستعداد لما حدث في
 ٢٦ نيسان/ابريل في مخيم جباليا للاجئين . فقائد المنطقة الجنوبية ، ماتان ويلنباي ،
 نسبت إليه صحيفة هآرتس الاسرائيلية قوله في ٢٧ نيسان/ابريل :
 "كنا نتوقع أن يحدث شيء من هذا القبيل . إن الهدوء كان مريباً في
 نظرنا . وقد انفجر في النهاية ."

لذلك من السهل أن يُفهم سبب اعتقادنا بأن المجتمع الدولي مُطالب بأن ينظر
 بجدية إلى التزامه بمقتضى المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة لكي يضمن أن تحترم
 اسرائيل ، سلطة الاحتلال ، أحكام الاتفاقية . ويؤسفني أن أضطر إلى التوضيح هنا بأن
 شعبنا الخاضع للاحتلال يعتقد أن الموقعين على الاتفاقية لم يقدموا حتى الآن الحماية
 الفعالة لسكان الأراضي المحتلة . وشعبنا يطالب بوجود فعال للأمم المتحدة حتى يمكن
 لهذه المنظمة أن تراقب عن كثب الأحداث المماثلة لتلك التي وقعت في مخيم جباليا
 للاجئين . وشعبنا يطالب المجتمع الدولي بأن يحث السلطات الاسرائيلية على أن تضمن
 للمراقبين المحليين والدوليين لحقوق الانسان الوصول إلى المناطق التي يُعتقد بأن
 انتهاكات حقوق الانسان قد وقعت أو تقع فيها .

أتساءل عما إذا كان مجلس الأمن سينظر بجدية في اتخاذ هذه الخطوة أم أنه
 سينتظر بضعة أسابيع قبل أن يتخذ أي إجراء . بطبيعة الحال نعلم أن الأمين العام
 أدلى فوراً في ٢٦ نيسان/ابريل ببيان عبّر فيه عن انزعاجه العميق للأنباء التي جاء
 فيها أن ثلاثة فلسطينيين قُتلوا وأن العشرات قد جُرحوا على يد القوات الاسرائيلية .
 واستطرد قائلاً إن أعمال العنف التي وقعت في اليوم الأول من أيام عيد الفطر بعد وقت
 قصير من تلك الأحداث التي وقعت في الأسبوع المقدس في الحي المسيحي لمدينة القدس
 القديمة ، توضح وجود احتقار يؤسف له لمشاعر الناس في الأعياد الاسلامية والمسيحية .

يتساءل المرء ما الذي سيكون في مقدور مجلس الأمن أن يفعله . نعتقد أن جميع
 أعضاء مجلس الأمن أطراف متعاقدون سامون في اتفاقية جنيف الرابعة . وهم مطالبون
 وملزمون قانوناً بأن يضمنوا احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . ونحن نعتقد ،

وشعبنا يطالب ، بأنه ينبغي على المجلس أن يتحرك في هذا الاتجاه . هل يا ترى سيتحرك المجلس في هذا الاتجاه ؟ أم أن المجلس سيقول لنفسه : "دعونا ننتظر لنرى ما إذا كانت ستقوم حكومة في إسرائيل " ؟ . أظن أن هذا شيء أقرب إلى تخدير مجلس الأمن والمجتمع الدولي .

إن رئيس الوزراء الحالي للحكومة المؤقتة يقول لنا بجلاء كامل "مع كل الاحترام الواجب ، إنني لا أهتم على الإطلاق بما يقوله السيد بيكر . فأنا الذي أقرر" . إن الالتزامات الدولية لا تعني شيئاً بالنسبة له ، فهو يقول لما كانت هذه الأراضي تعود إلى اليهود فيصح لهم أن يستوطنوا حيثما أرادوا ، وإذا دخلنا في التفاصيل فإننا نعلم أن التعليمات الصادرة لجيش الاحتلال قد كررت : "اكسروا عظامهم" . ماذا سيكون بمقدور مجلس الأمن أن يقوم به عندما يستعمل السلطات التي أعطاها له الميثاق ؟ بطبيعة الحال إن المجلس أثبت فعاليته في عدد من الحالات ولكن ما الذي يمنع المجلس من اتخاذ أي إجراء في هذه الحالة بالذات ؟

لست بحاجة إلى الإفراط في تصور ما قد يحدث . أمام المجلس نصّ مشروع قرار مابرج يذهب ويحيي منذ أسابيع ، ولا نعرف حقا ما إذا كان هذا المشروع سيُطرح للتصويت عليه هنا . نأمل أن تكون هناك استجابة فعالة ، نتيجة لآخر ردّ إسرائيلي على نداء المجتمع الدولي وتأييد المجتمع الدولي لمبادرة السلم التي عرضها المجلس الوطني الفلسطيني .

ونعتقد أن مجلس الأمن ، ممثلاً بأعضائه ، ينبغي أن يتحمل مسؤوليته ويعالج المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فلسطين على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد موسى (مصر) : سيدي الرئيس ، أود في مستهل كلمتي القصيرة التي أنوي إلقاءها أمامكم أن اهنئكم على توليكم رئاسة المجلس في شهر أيار/مايو ، وأنتم تنتمون الى بلد صديق عرف بدوره البناء في الساحة الدولية وفي الدفاع عن القانون والشرعية ، ولما عرف عنكم شخصيا من حنكة وخبرة . كما أود من خلالكم أن أبعث الى سلفكم السفير تاديسي ، ممثل اشويبيا ، بتعبيرات تقديرنا على ما أظهره من قدرة وحكمة في ادارته لأعمال المجلس في الشهر الماضي .

لقد دعوتكم مجلس الأمن للاجتماع اليوم لبحث تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وذلك حتى قبل أن ينتهي المجلس من مشاوراته الجارية حول مشروع القرار المطروح ارتباطا بقيام اسرائيل بتوطين المهجرين اليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس . وقد شرح ممثل فلسطين تفاصيل تلك التطورات المزعجة بما لا يحتاج مني الى اضافة .

واذا كان لنا أن نستخلص من هذا الانعقاد بعض الدلالات فإن أولها هي أن منطقة الشرق الأوسط لم تنعم حتى الآن بسبب هذه التطورات ذاتها ، بروح الحرية والسلام والوفاق والحوار التي بدأت تنتشر عبر مناطق العالم وقاراته . وهي دلالة لها معان كثيرة على الأمدين القصير والبعيد . والدلالة الثانية هي أن الأحداث في منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ، تفرض نفسها على الساحة الدولية بشكل مستمر ودائم لأنها تحمل في طياتها مخاطر جمة ، تهدد أمن المنطقة واستقرارها ، وبالتالي تهدد الأمن والسلم الدوليين . وأما الدلالة الثالثة فتضيف الى خطورة الدلالات الاخرى ، وتتعلق بممارسات اسرائيل ، وهي عضو في المجتمع الدولي ، ممارسات تعكس استهتارا كاملا بكل قواعد القانون الدولي التي ينبني عليها نظامنا المعاصر ، والتي في غيبتها ينزلق العالم نحو الفوضى وتفتك أواصره .

وسجلات مجلس الأمن والجمعية العامة مليئة بالقرارات التي تتعرض للممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، ارتباطا بأحداث متنوعة

متتالية مدانة ، على رأسها استمرار احتلال الأراضي العربية ، وعدم التزام إسرائيل بقواعد القانون الدولي المنظمة لوضعها كقوة احتلال ولاتخاذها العديد من الإجراءات التعسفية ضد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وضد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .

وفي الوقت الذي نحن فيه يصدر بحث مضمون مشروع قرار حول توطين إسرائيل للمهاجرين الوافدين إليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ، مخالفة بذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على قوة الاحتلال نقل سكانها أو جزء منهم إلى الأراضي المحتلة ، تواصل إسرائيل سياساتها الرامية إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية ، عن طريق توسيع مستوطنات قائمة وبناء مستوطنات جديدة .

ومصر تتابع بقلق شديد هذه الإجراءات والسياسات التي يسعى البعض من خلالها في إسرائيل إلى دفع وتنشيط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ومصر تعتبر بصفة قاطعة حاسمة أن هذه الإجراءات غير قانونية وغير مقبولة ، وبخاصة تلك الإجراءات الأخيرة التي تضمنت الاعلان عن إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة ، بما في ذلك دونيت في قطاع غزة والون في الضفة الغربية ، والتي تكشف في الواقع عن توجهات طالما حذرت مصر منها ، ولا تزال تحذر ، لأنها تهدد وتعقد كل جهد جاد للتحرك نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط . وتدين مصر الاستيلاء الإسرائيلي بالقوة على مبنى مملوك للبطريكية الارثوذكسية اليونانية بالقدس واستخدامها العنف ضد البطريك تيودوروس ودور الحكومة الإسرائيلية في هذا العمل الذي يمثل مساسا بالوضع الخاص للمدينة والأماكن المقدسة بها ، وقد أكدت مختلف دول العالم والمنظمات الدينية شجبها له باعتباره مخالفا لمسؤوليات إسرائيل القانونية النابعة من اتفاقيات جنيف وقرارات هذا المجلس . ولا شك في أن ما ذكره قداسة البابا يوحنا بولس الثاني عبرة في هذا الصدد .

وأود في هذه المناسبة أن أشدد على أن المجتمع الدولي قد أكد مرارا أن وضع مدينة القدس العربية لا يجوز المساس به أو تعديله بإجراء من جانب واحد ، ولا بد

من احترام أحكام القواعد الدولية وما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة وبالذات القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) التي اعتبرت القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة . وهذا موقف ثابت للحكومة المصرية مثل غيرها من الحكومات ، وسياسة لا محيد عنها .

ويهمني أن أنتهز مناسبة هذا الاجتماع الطارئ لاطالب إسرائيل بأن تكف عن ممارسة العنف والتعسف ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، ضد مدنه وقراه ومعسكراته . وقد أثبتت تجارب التاريخ أن العنف لا يولد إلا مزيداً من العنف والتوتر ، فيما أوضحت الانتفاضة الفلسطينية الباسلة أنها لن ترضخ لجبروت المحتل مهما اشتد ، ونضال الحرية طريق طويل يتسابق فيه الجميع على العطاء والتضحية . ولن يكون الشعب الفلسطيني أقل من الشعوب الأخرى التي ناضلت وضحت فمارست حقها في تقرير مصيرها واستعانت حقوقها الوطنية المشروعة .

وتشوق مصر بأن كافة الدول المؤمنة بالسلام وحتميته وكافة الشعوب والحركات السياسية في إسرائيل نفسها وفي دول العالم كله سوف تقف بحسم في وجه هذه الاجراءات والممارسات ولن تعترف بنتائجها ، وسوف تعتبرها اجراءات غير قانونية لا ترتب حقاً ولا تشكّل التزاماً إلا فيما يتعلق بضرورة ازالتها جميعاً والعودة الى اطار القانون . وفي هذا الصدد نطالب مجلس الأمن بضمان الاحترام الكامل لمختلف مواد اتفاقية جنيف الرابعة ، وهي مسؤولية نتحملها سوية بموجب المادة الأولى من هذه الاتفاقيات .

إن هذه الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تفتقر إلى الأسانيد القانونية بالكامل ولا تراعي مبادئ حقوق الإنسان بأي شكل ولا تساعد على حل المشكلات القائمة في منطقة الشرق الأوسط ، بل تزيدها تعقيدا . وهي في رأينا ممارسات ضد السلام ، وتستند إلى أطر ومبادئ أسهمت في قيام سلبيات الماضي بقدر ما تتعارض مع النظرة الايجابية إلى مستقبل يسوده لتعاون والتعايش وتحميه الشرعية ومبادئ القانون .

إن التوصل لى التسوية التفاوضية المنشودة في المنطقة وتخليصها من مشاكلها المتعددة يتأتى بتبني الكل نظرة مستقبلية متفتحة بعيدة عن الجمود والتحجر تستطيع أن تفهم وتعني أن حقوق ومصالح الاطراف المختلفة يوازن بعضها البعض ، وأنه لا يوجد سلام أو وضع مستقر يقوم على حل يأخذ في اعتباره حجج أو مصالح طرف واحد فقط . بل إن سلاما يستند إلى هذا الوضع إنما يكون سلاما مؤقتا متفجرا لا يؤدي إلى استقرار بل يولد التوتر والانفجار .

ومصر لا تزال تأمل في تحرك سريع نحو السلام ، ونحو الحوار الذي هو لغة العصر . وتطالب إسرائيل بأن تتوقف عن سياساتها غير السلمية نحو الاراضي المحتلة ، وممارساتها غير المشروعة فيها . إن الرفض الإسرائيلي للجلوس مع الفلسطينيين والرفض الإسرائيلي لاحترام اتفاقيات جنيف والرفض الإسرائيلي لاحترام حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، بعد أن اعترفوا بحق الوجود لإسرائيل ، يمثل لاءات إسرائيلية ثلاث تشكل في عمومها موقفا مؤسفا يستحق وقفة من جانب المجتمع الدولي وقرارا إجماعيا من جانب مجلس الأمن يتعامل مع الموضوع المطروح أمام المجلس بكل حسم وموضوعية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات

الرقيقة التي وجهه إليّ .

لم يبق على قائمة المتكلمين لهذه الجلسة متكلمون آخرون . وسيحدد موعد جلسة المجلس التالية لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله في المشاورات التي سيجريها أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥